الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.66

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٢ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، كارلوس إنريكيه غارسيا غونسالس (السلفادور)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.43

متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي للتنمية لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٣٩/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وكذلك

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[(٢)] وإذ تؤكد على الحاجة إلى التنفيذ والمتابعة العاجلين لهذه الوثيقة الختامية،

وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن تعزيز العملية الحكومية الدولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية،

وإذ تحيط علما أيضا بتقارير الأمين العام بشأن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[(٣)]، وبشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية[(٤)]،

وإذ تحيط علما كذلك بتقارير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وعن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

وإذ تحيط علما بالاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي عُقد في نيويورك في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩،

وإذ تعيد تأكيد توافق آراء مونتيري بكامله وباعتباره كلاً لا يتجزأ وبنهجه الشمولي، وتشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري ولمواجهة تحديات تمويل التنمية في روح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد أيضا تأكيد التعهد بالبقاء ملتزمة التزاما تاما على كل من الصُعد الوطني والإقليمي والدولي بضمان إجراء متابعة مناسبة وفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري،

---

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٣) A/64/322.

(٤) A/64/189 و Corr.1.

وإذ تعيد أيضا تأكيد أنه يجب على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بأنه ينبغي تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام استراتيجيات الملكية والسيادة الوطنية،

وإذ تشير إلى أهمية التعهد الشامل بإنشاء مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية بما في ذلك قدرة البلدان النامية على تعبئة تمويل التنمية، وإذ تعترف بأن الاستجابة الفعالة للأزمة الراهنة تتطلب تنفيذ التعهدات القائمة بتقديم المعونة في الوقت المناسب،

وإذ تشدد على أن الأزمة المالية والاقتصادية أثبتت الحاجة إلى مزيد من التدخل الفعال من جانب الحكومات بما يضمن تحقيق توازن مناسب بين السوق والمصلحة العامة، وإذ تعترف بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل،

١ - **ترحب** بعقد مؤتمر الدوحة الدولي لمتابعة تمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي أتاح فرصة لتقييم التقدم المحرز، ولإعادة التأكيد على الأهداف والالتزامات، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد العقبات والقيود التي صودفت، والإجراءات والمبادرات المطلوبة للتغلب عليها، والتدابير المهمة التي ينبغي اتخاذها لمواصلة عملية التنفيذ، فضلا عن التحديات الجديدة والمسائل الناشئة في عملية تمويل التنمية؛

٢ - **تؤكد** أنه تقع على عاتق كل بلد المسؤولية الأولى عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعيد تأكيد أهمية ما يلي:

(أ) تنفيذ التعهد باتِّباع السياسات السليمة وممارسة الحكم الرشيد على جميع المستويات واحترام سيادة القانون؛

(ب) تنفيذ التعهد بإشاعة بيئة مؤاتية لتعبئة الموارد المحلية، واتباع سياسات اقتصادية سليمة؛

(ج) تنفيذ التعهد بتعزيز اتساق وثبات الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية، استكمالا لجهود التنمية الوطنية؛

٣ - **تعترف** بأن وجود قطاع خاص دينامي وجامع ومسؤول من الناحية الاجتماعية وجيد الأداء يشكِّل أداة قيِّمة لتوليد النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتشدد على ضرورة اتِّباع سياسات وأطر تنظيمية ملائمة على كل مستوى من المستويات الوطنية بما يتماشى مع القوانين الوطنية لتشجيع مبادرات القطاعين العام والخاص، ولا سيما الصعيد المحلي، ولتعزيز دينامية قطاع الأعمال وحسن أدائه، والعمل في الوقت نفسه على تحسين نمو الإيرادات وتوزيعها، وزيادة الإنتاجية، وتمكين المرأة وحماية حقوق العمال والبيئة، وتكرر التأكيد على أهمية كفالة استفادة جميع الناس من فوائد النمو عن طريق تمكين الأفراد والمجتمعات؛

٤ - **تكرر التأكيد** على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري عبر جملة أمور منها الصحة والتعليم، من خلال اتِّباع سياسات اجتماعية جامعة، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛

٥ - **تشير** إلى الأولوية التي تتسم بها مكافحة الفساد على جميع المستويات، وتعيد تأكيد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة محاربة الفساد في جميع مظاهره من أجل الحد من العقبات التي تحول دون تعبئة وتوزيع الموارد بصورة فعالة، وتجنب تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الحيوية للتنمية، وتشير أيضا إلى أن تحقيق هذا الأمر يتطلب مؤسسات قوية على جميع المستويات تشمل بشكل خاص وجود أنظمة قانونية وقضائية فعالة وتعزيز الشفافية، وتعترف بالجهود والإنجازات التي تحققها البلدان النامية في هذا الصدد، وتحيط علما بتزايد تعهد الدول التي سبق لها أن صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو انضمت إليها، وتحث في هذا الصدد، جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد على أن تنظر في القيام بذلك؛

٦ - **تشير** إلى عزم الدول الأعضاء على مواصلة إدخال الإصلاحات المالية، بما فيها الإصلاحات الضريبية، التي تؤدي دورا أساسيا في تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي وتعبئة موارد القطاع العام المحلية، كما تشير، في إطار تحمُّل كل بلد بالمسؤولية عن النظام الضريبي الخاص به، إلى أهمية تقديم الدعم للجهود الوطنية في تلك المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتفعيل التعاون الدولي والمشاركة في معالجة المسائل الضريبية الدولية، في مجالات مختلفة منها مجال الازدواج الضريبي، وتشدد على أنه ينبغي للأطر التعاونية والجامعة أن تكفل مشاركةَ جميع الجهات المختصة وتحقيقَ المساواة في المعاملة فيما بينها؛

٧ - **تلاحظ** أنه على الرغم من أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكِّل مصدراً رئيسيا لتمويل التنمية، فإن تدفق هذه الأموال إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها

بمرحلة انتقالية انخفض بسرعة أثناء الأزمة ولا يزال متفاوتا، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي، بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة داخلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات، بعدة طرق من بينها إيجاد مناخ استثماري يتسم بالشفافية والاستقرار وبإمكانية التنبؤ به، وتنفّذ فيه التعاقدات بصورة سليمة، وتحظى فيه حقوق الملكية بالاحترام، وتشدد على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

٨ - **تؤكد من جديد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد وأن اعتماد نظام تجاري شامل وقائم على قواعد، ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف، وتحرير التجارة تحريرا فعّالا، يمكن أن يحفزا التنمية إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٩ - **تؤكد** أهمية دور المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل التنمية وتعزيزه واستمراريته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد تأكيد الدور المحفز الذي يمكن أن تسهم به المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق تحقيق نمو مطرد وشامل وعادل، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية المؤسسية والمادية، وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكار التكنولوجي، وتحسين الصحة والتعليم، والمضي في تحقيق المساواة بين الجنسين، والمحافظة على البيئة، والقضاء على الفقر، وترحب بالخطوات الرامية إلى تحسين فعالية ونوعية المعونة القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية، والمواءمة، والتنسيق، والإدارة من أجل تحقيق النتائج، والمساءلة المتبادلة؛

١٠ - **تؤكد** أن من الحيوي تنفيذ جميع الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وبتخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بتحقيق هدف تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية

إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تفِ بعد بتعهداتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

١١ - **تشجع** الجهات المانحة الأخرى على العمل على وضع جداول زمنية وطنية، بحلول نهاية عام ٢٠١٠، لزيادة مستويات المعونة في إطار ما تقوم به من عمليات لتخصيص موارد الميزانية، من أجل تحقيق الغايات المحددة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٢ - **تؤكد** على الدور الهام لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في دفع عجلة التنمية وحماية مكاسب التنمية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، التي تشمل إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المهددة جراء الأزمة الاقتصادية الراهنة، وتعيد التأكيد أنه ينبغي للأمم المتحدة الإفادة من الوضع الاقتصادي الراهن باعتباره فرصة لمضاعفة جهودها الرامية إلى تحسين كفاءة وفعالية برامجها الإنمائية، وتحث البلدان المانحة وغيرها من البلدان القادرة على زيادة التبرعات المقدمة إلى الميزانيات الأساسية/العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، زيادة كبيرة والمساهمة فيها على أساس متعدد السنوات، بصورة مستدامة ويمكن التنبؤ بها، على أن تقوم بذلك، وتشير إلى أن الموارد غير الأساسية تمثل عنصرا مكمِّلا هاما لقاعدة الموارد العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٣ - **تسلِّم** بقدرات مصادر التمويل الابتكارية الطوعية المختلفة على تكميل مصادر التمويل التقليدية، وتؤكد أنه ينبغي أن تصرف تلك الأموال وفقا لأولويات البلدان النامية وألاّ تشكل عبئا عليها لا داعي له، وتشجع الأمين العام على تنظيم مناسبة غير رسمية في عام ٢٠١٠، في حدود الموارد المتاحة، بشأن إمكانيات المصادر المبتكرة الطوعية لتمويل التنمية؛

١٤ - **تنوّه** بالزيادة الإجمالية في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٨ وبأن تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنسانية شكّلا جزءا مهما من تدفقات المساعدة بعد عام ٢٠٠٢؛

١٥ - **تشدد** على ما يتسم به إيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أهمية كبيرة، لأن التمويل بالاقتراض وتخفيف عبء الديون يمكن أن يشكِّلا مصدراً هاماً لتوفير رأس المال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتشدد أيضا على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون؛

١٦ - **تعترف** بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة الأخيرة ساعدت في زيادة السيولة على الصعيد العالمي من أجل التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

١٧ - **تسلِّم** بالحاجة إلى عملية حكومية دولية معزَّزة وأكثر فعالية وجامعة للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية، وإلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات، وتحديد العقبات والتحديات والقضايا المستجدة، واقتراح توصيات وإجراءات محددة؛

١٨ - **تؤيد** في هذا الصدد التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصيغتها الواردة في قراره ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛

١٩ - **تؤكد** على ضرورة إعطاء أهمية أكبر للبند المدرج في جدول أعمالها السنوي والمعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨'' وتكرر في هذا الصدد التأكيد على ضرورة إعادة النظر، حسب الاقتضاء، في طرائق تمويل عملية متابعة تمويل التنمية؛

٢٠ - **تشير** إلى القرار المتخذ بالنظر في الحاجة إلى عقد مؤتمر متابعة لتمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين البند المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار هذا البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ كل من توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥] ولهذا القرار، على أن يعدَّ هذا التقييم بتعاون كامل مع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة، وأن يتضمن مقترحات ملموسة بشأن مواصلة تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، لتنظر فيها الدول الأعضاء.

---

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.